الآثار النحوية لجمع التكسير

دكتور/ حاتم محمد محمد مصطفى
أستاذ مشارك في كلية التربية
جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل
أستاذ مساعد
كلية دار العلوم - جامعة المنيا

مقدمة:

جرت العادة بين العلماء والباحثين أن يعالجوا جمع التكسير من الناحية الصرفية في إطار ما يلحق الكلم في ذاتها، لذلك عم ذكره في مباحث تصريف الأسماء، ودارت الدراسات السابقة حول أوزان الجمع المكسَّر، ودلالات صيغه بين القلة والكثرة، وما وقع فيه من إعلال أو إبدال أو قلب مكاني.

ولا غرو؛ فقد صاحبت الصبغة الصرفية مصطلح جمع التكسير ومفهومه، فشاع بين المتقدمين أن التكسير تصريف، فإذا قلَّ الشيء قلَّ تكسيره، وأن جمع التكسر سُمِّي بذلك على التشبُّه بتكسير الآنية؛ لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام أجزائها، فهذا الجمع استؤنف له البناء، كما استؤنف الواحد، ومن ثم فقد عُرِّف بأنه "كل جمع تغيَّر فيه نظم الواحد وبناؤه. وإعرابه جارٍ على آخره كما يجري على الواحد، تقول: هذه دورٌ وقصورٌ، ورأيت دورًا وقصورًا، ومررت بدورٍ وقصورٍ"[1].

أما البحث الحالي فقد سلك سبيلًا غير معهودة، فاهتم بجمع التكسير من الناحية النحوية في إطار ما يلحق الكلم بعد تمامها؛ ليكشف عن جانب من جوانب تكامل النحو والصرف عبر العلاقة الوُثقى بينهما. واتبع البحث المنهج الوصفي، فاستقرأ أبواب النحو باحثًا عن الآثار النحوية المترتبة على وجود جمع التكسير في الكلام، ثم صنَّفها، وفسَّر قواعدها، وحلَّل شواهدها، فجاءت على النحو التالي مسائلها.

[1] ابن جني: اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م، ص٢٢.

أولًا – حكم تأنيث الفعل المسند إلى جمع تكسير:

يقترن الفعل بتاء التأنيث لاحقةً، أو بتاء المضارعة – الدالة على التأنيث - سابقةً، إذا أُسند إلى فاعل ظاهر مؤنث، ثم يتنوع حكم تأنيث الفعل للفاعل بين الوجوب والجواز، ويتفاوت الجواز في الفصاحة والترجيح. والذي يعنينا هنا هو الحكم المترتب على كون الفاعل جمع تكسير.

وإذا كان من الثابت لدى النحاة - في حكم المطابقة بين الفعل والفاعل - أن تأنيث الفعل يأخذ حكم الجواز مع الفاعل الظاهر المجازي التأنيث، نحو: طلعت الشمس، وطلع الشمس، بإثبات التأنيث أو تركه[١]، فكذلك لا خلاف في أن حكم التأنيث مع جمع التكسير وما يشبهه كحكمه مع الواحد المجازي التأنيث، "وإن كان واحده حقيقي التأنيث كجوارٍ"[٢]، إذ "لا اعتبار بواحده، بلى، يستوي ما واحده مذكر كغلمان وبيوت، وما واحده مؤنث كإماء ودور"[٣].

وهكذا فإن "التكسير يُحدِث في الاسم تأنيثًا، ولذلك يؤنَّث فعله"[٤]. يقول السيرافي: "واعلم أن الجموع المكسرة مؤنثة كلها، يستوي في حكم اللفظ جميع المؤنث والمذكر، وما يعقل وما لا يعقل. وحكم اللفظ في تأنيثها حكم تأنيث الموات، تقول: رجل، وهي الرجال، وجمل، وهي الجمال ...؛ لأنه قد خرج عن الواحد الأول الأمكن الذي يقع بالخلقة فيه الفرق بين المؤنث والمذكر، وأُجري كله مجرى الموات. قالوا: جاء جواريك، وجاء نساؤك، وجاء بناتك. فلم تلزمه التاء كما لزمت: جاءت جاريتك،

---

[١] انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ج٣، ٣٥٧، ٣٦٠. وابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢٣ه-٢٠٠٢م، ج٦، ص٥٥٩-٥٦٠. وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠ه-١٩٨٠م، ج٢، ص٨٨-٨٩.

[٢] ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الجيزة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ج٢، ص١١٤.

[٣] السابق نفسه: الصفحة نفسها.

[٤] ابن يعيش: شرح المفصل، ج٣، ص٣٦٨.

وجاءت امرأتك، وجاءت بنتك؛ لأن هذا التأنيث الحادث لجمع التكسير غير التأنيث الحقيقي الذي كان في الواحد"[١]، فهو تأنيث مجازي.

وقد جاء النص القرآني بإثبات التأنيث وتركه مع الفعل المسند لجمع التكسير، حيث يقول تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ ﴾ [آل عمران: ٤٢]، ويقول تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠، ص: ٧٣]، ويقول تعالى: ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [المعارج: ٤]. فالتذكير وحذف التاء من الفعل على تأويل الفاعل بالجمع، والتأنيث وإثبات التاء في الفعل على تأويل الفاعل بالجماعة.

وعن الظلال يقول تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ ﴾ [النحل: ٤٨]، "ومجيء فعل (يتفيأ) بتحتية في أوله على صيغة الإفراد جرى على أحد وجهين في الفعل إذا كان فاعله جمعاً غير جمع تصحيح، وبذلك قرأ الجمهور. وقرأ أبو عمرو ويعقوب (تتفيأ) بفوقيتين على الوجه الآخر"[٢]. "ووجه ذلك أنَّ جمع التكسير لا يتبين فيه لفظ الواحد، فجاز أن يعامَل معاملة الجماعة والجمع، والجماعة - من حيث هي جماعةٌ - لا يُنسب إليها تأنيث حقيقي ولا تذكير حقيقي، فاستوت مع الشمس والدار ونحوهما، مما ليس له تأنيث حقيقي، فكانت العلامة جائزة لا واجبة"[٣].

وحُمل على جمع التكسير – في هذا الحكم - اسم الجمع واسم الجنس الجمعي؛ لأنهما "في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي، فلذلك جاز التأنيث، نحو: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الشعراء: ١٠٥]، و: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]، و: (أورقت الشجرُ)، والتذكير نحو: (أورقَ الشجرُ)، و: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام: ٦٦]، و: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠]"[٤].

---

[١] السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، ج٢، ص٣٧٠.

[٢] ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م، ج١٤، ص١٦٩.

[٣] الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م، ج٢، ص٥٨٣-٥٨٤.

[٤] ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، د.ت، ج٢، ص١١٦. والأمثلة القرآنية لهذا الحكم جمَّة مع=

وحُمل كذلك على جمع التكسير بعض ما أُلحق بالجمع السالم مذكراً أو مؤنثاً، فقد بيّن ابن مالك وغيره من النحاة "أن البنين والبنات حكم التاء معهما حكمها مع الأبناء والإماء، فيقال: جاء البنون، وجاءت البنون، وجاءت البنات، وجاء البنات، كما يقال: جاء الأبناء، وجاءت الأبناء، وجاءت الإماء، وجاء الإماء؛ لأن نظم الواحد لم يسلم فيهما، فجريا مجرى الجمع المكسَّر"[(١)].

وعلى هذا الحمل جاء وجه تذكير الفعل مع (البنات) في قول عبدة بن الطبيب:

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي وَالْأَقْرَبُونَ إِلَيَّ، ثُمَّ تَصدَّعُوا [(٢)]

وعليه أيضًا جاء الوجه الآخر بتأنيث الفعل مع (البنين) في قول النابغة الذبياني:

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَا بُؤسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامِ [(٣)]

وقد جاء في التنزيل قوله تعالى: ﴿ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾ [يونس: ٩٠]، ومثل التأنيث بالتاء الساكنة لاحقةً جاء التأنيث بتاء المضارعة سابقةً في افتتاح الحماسة بقول قريط بن أنيف:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا [(٤)]

وهكذا يتجلى أثر جمع التكسير – بنفسه أو بالحمل عليه - في الفعل المسند إليه تذكيرًا وتأنيثًا، بل إن هذا الأثر قد يمتد إذا جاء جمع التكسير مضافًا إليه، فيؤثر في المضاف قبله ولو كان مذكرًا، فيقترن الفعل المسند لذاك المضاف بتاء التأنيث؛ رعايةً للتأنيث المجازي في جمع التكسير، ومن ذلك قول ذي الرمة:

=جمع التكسير وغيره، وقد أحسن جمعها الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة، رحمه الله وجزاه خيرًا. انظر له: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، د.ت، القسم الثالث، ج١، ص٤٧٠، وما بعدها.

(١) ابن مالك: شرح التسهيل، ج٢، ص١١٥.

(٢) البيت من الكامل، لعبدة بن الطبيب التميمي. انظر: شعر عبدة بن الطبيب، جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع، د.ن، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٣٩١ه-١٩٧١م، ص٥٠.

(٣) البيت من البسيط، للنابغة في ديوانه. انظر: ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٥م، ص٨٢.

(٤) البيت من البسيط، لقريط بن أنيف العنبري التميمي. انظر: الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، منشورات المجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠١ه–١٩٨١م، ج١، ص٥٧. ورجَّح البغدادي رواية (بنو الشقيفة) محل (بنو اللقيطة)، انظر له: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ج٧، ص٤٤١-٤٤٣.

رُوَيْدًا كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَــرُّ الرِّيَــاحِ النَّوَاسِمِ [١]

وهو من شواهد اكتساب المضاف التأنيث والجمعية من المضاف إليه[٢]، حيث أنث الشاعر الفعل (تَسَفَّهَتْ)، على الرغم من أن فاعله مذكر (مَــرُّ)؛ تأثُّرًا بالمضاف إليه (الرِّيَــاحِ)، بما فيه من جمعية وتأنيث مجازي، وكأن الفعل مسند إلى المضاف إليه، على تقدير حذف المضاف. واشترط ابن مالك لجواز هذا الأمر استقامة الكلام بحذف المضاف، فيصح قولك هنا: (تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا الرِّيَــاحُ)، فلو لم يستقم الكلام بالحذف لم يجز التأنيث. ومن ثم جاءت قاعدته العامة: "إذا كان المضاف صالحًا للحذف، والاستغناء عنه بالمضاف إليه، جاز أن يُعطَى المضاف بعض أحوال المضاف إليه"[٣].

وقد يمتد الأثر مع اتساع الجملة، ومن صوره أنه "إذا كان الفاعل جمعًا يجوز في عامله التذكير والتأنيث كجمع التكسير، فإن الضمير العائد على ذلك الفاعل يجوز فيه أيضًا التذكير والتأنيث، نحو: قامت الرجال كلهم، أو قام الرجال كلها. والأحسن لدى البلغاء موافقة الضمير للعامل في التذكير وعدمه، نحو: قامت الرجال كلها، أو قام الرجال كلهم، ونحو: حضرت الأبطال كلها، أو حضر الأبطال كلهم؛ وذلك ليسير الكلام على نسق متماثل"[٤]. ومن ذلك ما مر في قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠، ص: ٧٣]، حيث جاء الضمير العائد على الفاعل (الْمَلَائِكَةُ) على وجه التذكير (كُلُّهُمْ)؛ اتساقًا وتماثلًا مع مجيء الفعل على وجه التذكير (فَسَجَدَ).

---

[١] البيت من الطويل، لذي الرمة. انظر: ديوان ذي الرمة، بشرح الخطيب التبريزي، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ص٢٦٦. برواية (رُوَيْدًا كَمَا اهْتَزَّتْ). أما رواية سيبويه وغيره من النحاة فكانت: (مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ).

[٢] انظر: سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ج١، ص٥٢.

[٣] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ودار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ج٢، ص٩١٩. وانظر له: شرح التسهيل، ج٢، ص١١١.

[٤] عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، د.ت، ج٢، ص٨٤.

ثانيًا- عود الضمير على جمع التكسير بين القلة والكثرة:

لا يخلو ضمير الغائبين أن يعود على جمع سلامة، أو جمع تكسير، أو اسم جمع، فإن عاد على جمع سلامة فلا يجوز أن يكون إلا بالواو، نحو: المؤمنون خرجوا، ولا يجوز أن يعود عليه بالتاء على التأويل بجماعة، فلا تقول: المؤمنون خرجتْ. أما إن عاد على جمع تكسير فيجوز ذلك، ويجوز أن يأتي كضمير الغائبة، نحو قولك: الرجالُ خرجوا، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات: ١١] وقول العرب: "الرجالُ وأعضادُها". وأما إن عاد على اسم جمع فيجوز أن يعود بالواو وبضمير المفرد، فتقول: الرهطُ خرجوا، والرهطُ خرجَ، والركبُ سافروا، والركبُ سافرَ[١].

وعلى الجانب الآخر فإن جمع الغائب غير العاقل يُعطَى ما للغائبة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ. وَإِذَا الْجِبالُ سُيِّرَتْ﴾ [التكوير: ٢-٣]. ويُعطَى ما للغائبات، كقوله تعالى: ﴿فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَها وَأَشْفَقْنَ مِنْها﴾ [الأحزاب: ٧٢]؛ وقد يُعطَى ما للمذكر الغائب، كقوله تعالى:﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾[النحل: ٦٦][٢].

هكذا قد يظهر الأثر التركيبي لجمع التكسير فوق أثره المعنوي، بل إن لاختيار نوع الصيغة الدالة على التكسير أثرًا كذلك؛ ذلك أن صيغة جمع القلة يناسبها نون النسوة، وأن صيغة جمع الكثرة يناسبها تاء التأنيث، فقولنا: "رأيتُ أذرعًا امتددنَ" أفضل من: "رأيتُ أذرعًا امتدتْ"، وقولنا: "للوالد أياد غمرتْ أبناءه" أحسن من: "للوالد أياد غمرنَ أبناءه". مع التذكير بأن ما تقدَّم هو الأفضل والأحسن، لكنه ليس واجبًا؛ إذ يصح وضع تاء التأنيث مكان نون النسوة والعكس في كل موضع يراد فيه التحدث عن عدد مدلوله جمع لا يعقل؛ بأن يكون المعدود ثلاثة أو أكثر مما لا يعقل[٣].

و"سبب الأفضلية أن أكثر المسموع يكون بنون النسوة مع الثلاث والعشر، وما بينهما، إذا كان المعدود دالًّا على جمع مؤنث لا يعقل، فيقال: ثلاث [ليالٍ] خلَونَ، أو

---

[١] انظر: أبا حيان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، حققه أ.د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٣٤ه-٢٠١٣م، ج٢، ص١٤٩-١٥٠. والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ساعدت جامعة الكويت على نشره، ١٣٩٩ه–١٩٧٩م، ج١، ص٢٠٤.

[٢] انظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل المسمَّى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، دراسة وتحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة والإسكندرية، ط١، ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م، مج٢، ص٤٧٢.

[٣] انظر: عباس حسن: النحو الوافي، ج٤، ص٦٢٩.

أربع خلَونَ، وهكذا إلى عشر خلَونَ. أما ما زاد على العشر إلى خمسة عشر فيقال فيه: خلت"[١].

وشاع أن "الأحسن في جمع المؤنث غير العاقل إن كان للكثرة أن يؤتى بـــ(التاء) وحدها في الرفع، و(ها) في غيره، وإن كان للقلة أن يؤتى بـــ(النون)، فالجذوعُ انكسرتْ وكسرتُها أولى من: انكسرنَ وكسرتُهن، والأجذاعُ بالعكس. وقد قال تعالى ﴿اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ... مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ إلى أن قال: ﴿فَلا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦]، أي: في الأربعة ..."[٢]، "فجعل ضمير الأشهر الحرم بالهاء والنون؛ لقلتهن، وضمير شهور السنة الهاء والألف؛ لكثرتها"[٣].

يقول ابن يعيش: "واعلم أن أبنية القلة أقرب إلى الواحد من أبنية الكثرة، ولذلك يجري عليها كثير من أحكام المفرد. ومن ذلك جواز تصغيرها على لفظها، خلافًا للجمع الكثير، ومنها جواز وصف المفرد بها، نحو: ثَوْبٌ أَسْمالٌ، وبُرْمَةٌ أَكْسارٌ. ومنها جواز عَود الضمير إليها بلفظ الإفراد، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦] ... فلما غلبت على القلة أحكام المفرد عبَّروا عنها في التأنيث بالنون المختصة بالجمع؛ لئلا يُتوهم فيها الإفراد. وما ذاك بأمر ثابت يلزمك أن تأتي به، بل أنت مخيَّر، إن أتيت به فحسن، وإن لم تأتِ به فعربيّ جيّد"[٤].

وإذا كان الضمير عاد إلى الأنعام بالإفراد والتذكير، في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦]، فقد جاء عَوده بالجمعية والتأنيث في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ

---

[١] السابق نفسه: ج٤، ص٥٦٥. وانظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ج٣، ص٣٨١. ومن أوهام الخواص في باب التاريخ "أنهم يؤرخون بعشرين ليلة خلتْ، وبخمس وعشرين خلونَ، والاختيار أن يُقال من أول الشهر إلى منتصفه: خلتْ وخلونَ، وأن يُستعمل في النصف الثاني: بقيتْ وبقينَ. على أن العرب تختار أن تجعل النون للقليل والتاء للكثير، فيقولون: لأربع خلونَ، ولإحدى عشرة خلتْ". الحريري: درة الغواص في أوهام الخواص، حقَّقه وعلَّق عليه بشّار بكّور، دار الثقافة والتراث، دمشق، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ص٢٣٠.

[٢] السيوطي: همع الهوامع، ج١، ص٢٠٥.

[٣] الحريري: درة الغواص في أوهام الخواص، ص٢٣٠. وانظر: الرازي: تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ج١٦، ص٥٥. وأبا حيان: البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ومركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٤٣٦ه-٢٠١٥م، ج١٤، ص٢٣٤. وابن مالك: شرح التسهيل، ج١، ص١٣٠.

[٤] ابن يعيش: شرح المفصل، ج٣، ص٢٢٦، ٣٨٢.

كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢١]. وفي الوجهين أقوال عديدة، أرجحها عندي أن الأنعام جمع تكسير للنَّعم، فجاز في الإحالة إليها التذكير والتأنيث، ولأنها من أبنية القلة جاز فيها بعض أحكام المفرد، كما مر آنفًا. أو أنها اسم جمع، يُحمل على اللفظ فيكون ضميره ضمير الواحد تذكيرًا، ويُحمل على المعنى فيكون ضميره ضمير الجمع تأنيثًا، فلهذا السبب جاءت على الوجهين[١].

وجاء في البحر المحيط: "جمع التكسير - فيما لا يعقل - يعامَل معاملة الجماعة، ومعاملة الجمع، فيعود الضمير عليه مفردًا. كقوله: مِثْلُ الْفِرَاخِ نَبَقَتْ حَوَاصِلُهُ"[٢]. ويقول ابن العربي القاضي المالكي: "إنما يرجع التذكير إلى معنى الجمع، والتأنيث إلى معنى الجماعة، فذكّر في آية (النحل) باعتبار لفظ الجمع المذكر، وأنّث في آية (المؤمنون) باعتبار تأنيث لفظ الجماعة، وينتظم المعنى بهذا التأويل انتظامًا حسنًا. والتأنيث باعتبار الجماعة والتذكير باعتبار الجمع أكثر في القرآن واللغة من رمل يَبرين ومها فلسطين"[٣].

ثالثًا- حكم مطابقة الوصف السببي مع جمع التكسير:

من المعلوم في باب النعت أنه ينقسم – باعتبار معناه أو علاقته بمنعوته – إلى: "نعت حقيقي" يكون معناه لمنعوته نفسه، فعلاقته به مباشرة، و"نعت سببي" يكون معناه لشيء من سبب المنعوت، أو له صلة به، فعلاقته به غير مباشرة. ومن المعلوم كذلك أن النعت الحقيقي يطابق منعوته وجوبًا – عند جمهور النحاة - في أربعة أمور من

---

[١] انظر: الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه أ.د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨ه-١٩٩٨م، ج٣، ص٤٤٦-٤٤٧. والرازي: تفسير الفخر الرازي، ج٢٠، ص٦٦. وأبا حيان: البحر المحيط، ج٧، ص١٤١-١٤٥.

[٢] أبو حيان: البحر المحيط، ج٧، ص١٤٢. والرجز بلا نسبة في البحر وغيره. انظر: الفراء: معاني القرآن، تحقيق: يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط١، د.ت، ج١، ص١٣٠، ج٢، ص١٠٩. وأبا علي الفارسي: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق وشرح د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨ه-١٩٨٨م، ص٥٢٣. وابن هشام: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق وتعليق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٦ه-١٩٨٦م، ص٢٠٣.

[٣] ابن العربي القاضي المالكي: أحكام القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط٣، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، القسم الثالث، ص١١٥١-١١٥٢.

عشرة، في الإعراب: رفعًا أو نصبًا أو جرًا، وفي العدد: إفرادًا أو تثنيةً أو جمعًا، وفي النوع: تذكيرًا أو تأنيثًا، وفي التعيين: تعريفًا أو تنكيرًا.

أما النعت السببي فإنه يطابق منعوته الذي قبله في الأربعة السالفة إذا كان غير عامل فيما بعده عمل الفعل، "نحو: (جاءتني امرأةٌ كريمةُ الأبِ)، بالإضافة، أو (كريمةٌ أبًا)، بالتمييز، و(جاءني رجلان كريما الأبِ)، بالإضافة، أو (كريمان أبًا)، بالتمييز، و(جاءني رجالٌ كرامُ الأبِ)، بالإضافة، أو (كرامٌ أبًا)، بالتمييز، فيوافق النعت منعوته في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، مع موافقته له في أوجه الإعراب الثلاثة، وفي التعريف والتنكير. وتكمل له الموافقة في أربعة من عشرة"[(١)].

فإذا كان النعت السببي يعمل فيما بعده عمل الفعل فإنه يطابق منعوته الذي قبله في اثنين من الأربعة السالفة، في الإعراب: رفعًا أو نصبًا أو جرًا، وفي التعيين: تعريفًا أو تنكيرًا. أما من جهة العدد والنوع فقد "أُعطي الوصف حكم الفعل، ولم يُعتبر حال الموصوف في الإفراد والتذكير، والتأنيث والتثنية والجمع. تقول في الوصف - إذا رفع الظاهر: (مررتُ برجلٍ قائمةٍ أمُّه)، بتأنيث (قائمة)؛ لأنها مسندة إلى الأم، وإن كان الموصوف مذكرًا، و (بامرأةٍ قائمٍ أبوها)، بتذكير (قائم)؛ لأنه مسند إلى الأب، وإن كان الموصوف مؤنثًا، كما تقول في الفعل: (قامتْ أمُّه) في المثال الأول، و(قام أبوها) في المثال الثاني، وتقول: (مررتُ برجلين قائمٍ أبواهما)، بإفراد (قائم)، وإن كان المنعوت مثنى، كما تقول في الفعل: (قام أبواهما) بإفراد الفعل"[(٢)].

ومن ثم يقتضي هذا النسق أن تقول: (مررتُ برجالٍ قائمٍ آباؤهم)، بإفراد (قائم)، وإن كان المنعوت جمعًا، كما تقول في الفعل: (قام آباؤهم) بإفراد الفعل، إذ "يُشعِر بأن جمع النعت جمعَ التكسير يجري على حكم الفعل. وليس كذلك"[(٣)]؛ لأن العرب في استعمالهم والنحاة في تقعيدهم "خالفوا حكم الفعل إذا كان الاسم المرفوع بالوصف

---

(١) خالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، دراسة وتحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١، ١٤١٨ه-١٩٩٧م، ج٣، ص٤٦٧.

(٢) السابق نفسه: ج٢، ص١١١. ثم أشار بعد ذلك إلى لغة مَن لم يُفرد الفعل، كما في "أكلوني البراغيث" عند أهل طيئ وأزد شنوءة، فمن قال في الفعل: (قاما أبواهما) قال في الوصف: (مررتُ برجلين قائمَين أبواهما)، بتثنية الوصف. ومن قال في الفعل: (قاموا آباؤهم) قال في الوصف: (مررتُ برجلين قائمِين آباؤهم)، بجمع الوصف جمع السلامة. انظر: ص١١١-١١٢.

(٣) الشاطبي: المقاصد الشافية، ج٤، ص٦٢١.

جمعًا، فأجازوا تكسير الوصف. ثم قال سيبويه والمبرد وأبو موسى [الجزولي]: جمع التكسير في الوصف أفصح من الإفراد، كـ(قيامٍ آباؤهم)"[١]. وبه قال أيضًا: ابن السراج، وابن مالك، وابن هشام[٢].

أي أنهم "لم يخرجوا عن هذا الأصل إلا في صورة واحدة، وهي ما إذا كان السببي المرفوع جمعًا وأمكن تكسير الصفة المسندة إليه؛ فإن تكسير الصفة - إذ ذاك – جائز، وهو أولى من إفرادها، كقولك: (مررتُ برجالٍ حِسانٍ غلمانُهم)، واحترز بإمكان التكسير من صفة لا يمكن تكسيرها، فيتعين الإفراد"[٣]. "وإنما لم يضعف نحو: (مررتُ برجلٍ كرامٍ آباؤُه) مع ضعف (كريمين آباؤُه)؛ لأن اسم الفاعل المشابه للفعل إذا كُسِّر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته؛ لأن الفعل لا يُكسَّر، بخلافه إذا صُحِّح"[٤].

وأولوية التكسير هنا "سواء أكان ما قبل الصفة مفردًا أم مثنًّى أم مجموعًا، نحو: مررتُ برجلٍ حِسانٍ غلمانُه، وبرجلين حِسانٍ غلمانُهما، وبرجالٍ حِسانٍ غلمانُهم"[٥]؛ لأنه يراعي ما بعد الصفة من جمعية.

وهناك من طالب برعاية ما قبل الصفة أكثر مما بعدها، فحينئذ "إن تبعت جمعًا فالتكسير أولى؛ مشاكلةً لما قبله ولما بعده، نحو: مررتُ برجالٍ حِسانٍ غلمانُهم. وإن تبعت مفردًا فالإفراد أولى من التكسير؛ لأنه تكلف جمع في موضع لا يحتاج إليه؛ لأنه إذا رفع فقوته قوة الفعل، وطريق الجمع في الفعل مكروه، فكذا في الاسم. نقل ذلك أبو

---

[١] خالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ج٣، ص٤٧٠. وما بين المعقوفين إضافة للبيان. ونص سيبويه في ذلك: "واعلم أن ما كان يُجمع بغير الواو والنون نحو: حَسَنٍ وحِسان، فإن الأجود فيه أن تقول: مررتُ برجلٍ حِسانٍ قومُه. وما كان يُجمع بالواو والنون نحو: منطلِقٍ ومنطلقين، فإن الأجود فيه أن يُجعل بمنزلة الفعل المتقدم، فتقول: مررتُ برجلٍ منطلِقٍ قومُه". سيبويه: الكتاب، ج٢، ص٤٣.

[٢] انظر: ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧ه-١٩٩٦م، ج١، ص١٣٦. وابن مالك: شرح التسهيل، ج٣، ص١٠٠. وابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م، ص٤٤٠.

[٣] ناظر الجيش: شرح التسهيل المسمَّى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، مج٦، ص٢٨٠٧.

[٤] الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت، ج٣، ص٩٠. وقد نسب الصبان هذا الرأي إلى الدماميني، ولم أجده.

[٥] أبو حيان: التذييل والتكميل، ج١١، ص٣٨.

حيان عن بعض من عاصره"[١]. وجاء في حاشية الصبان: "ووجه أفصحية التكسير إذا تبع جمعًا المشاكلة"[٢].

وهكذا اختص جمع التكسير بحكم نحوي يجيز وجهين: الإفراد قياسًا، والتكسير سماعًا، ولا يقتصر الحكم على النعت السببي، بل يشمل الوصف (أي: المشتق) العامل في سببيه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وسواء أكانت وظيفته النحوية نعتًا أم غير النعت.

وقد جاء النص القرآني بالوجهين إفرادًا وتكسيرًا، ومع النعت وغيره، إذ يقول تعالى: ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ [النساء: ٧٥]، فهذا نعت لمؤنث مجازي (القرية)، لكن معناه متجه إلى سببيِّه، أي لما له صلة بالقرية (الأهل)، وكذلك اتجه العمل؛ فقد أُسند اسم الفاعل (الظالم) إلى سببيّ منعوته، وعمل فيه الرفع على الفاعلية، فجاز في ذلك المشتق الإفراد والجمع، غير أن القراءة جاءت بالإفراد فحسب. وجاز الإفراد تذكيرًا؛ لما يحتمله لفظ الأهل – المحمول على التكسير - من التذكير أو التأنيث.

ومثل ذلك في قوله تعالى: ﴿ يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ [النحل: ٦٩]، وقوله تعلى: ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ﴾ [الزمر: ٢١]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ * وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ ﴾ [فاطر: ٢٧-٢٨]، وإذا كان اسم الفاعل هنا (مختلف) مسبوق وملحوق بجمع تكسير، فقد جاء على وجه الإفراد؛ لأنه مما يُجمع بالواو والنون، ومما احتُرز منه بإمكان التكسير، إذ لا يمكن تكسيره.

أما وجه التكسير فقد جاء في قوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾ [القمر: ٧] على قراءة الجمهور، حيث "قرأ قتادة وأبو جعفر والحسن وشيبة والأعرج والجمهور: (خُشَّعًا) جمع تكسير، وابن عباس وابن جبير ومجاهد والجحدري وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (خَاشِعًا) بالإفراد. وقرأ أُبيّ وابن مسعود: (خَاشِعَةً). وجمع التكسير أكثر في كلام العرب. وقال الفراء وأبو عبيدة: كله جائز. انتهى. ... ومن أفرد (خَاشِعًا) وذكَّر، فعلى تقدير: تخشعُ أبصارُهم، ومن

---

[١] السيوطي: همع الهوامع، ج٥، ص١٠٢. وانظر: أبا حيان: التذييل والتكميل، ج١١، ص٤١.

[٢] الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٣، ص٩٠.

قرأ (خَاشِعَةً) وأنَّث، فعلى تقدير: تخشعُ، ومن قرأ (خُشَّعًا) جمع تكسير، فلأن الجمع موافق لما بعده، وهو (أبصارهم)، وموافق للضمير الذي هو صاحب الحال في (يخرجون)، وهو نظير قولهم: مررتُ برجالٍ كرامٍ آباؤُهم"[1].

وإذا كان وجه الإفراد تأنيثاً قراءةً من ثلاث قراءات لآية القمر، فقد ثبت هذا الوجه في قراءة لا ثانية لها في آية المعارج؛ إذ قرأ الجميع: ﴿ يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ يُوفِضُونَ ۝ خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ [المعارج: ٤٣-٤٤]. ومن المعلوم في اللغة أن هذا الضرب من الجمع المكسر - وما يُحمل عليه - إذا أُفرد معه اللفظ فإنه يذكر ويؤنث، نحو قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠] على التذكير، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [الحاقة: ٧] على التأنيث.

وإذا انتقلنا إلى الشعر فقد جمع كذلك بين وجهَي الإفراد والتكسير، أما الإفراد ففي قول الشاعر:

وَرِجَالٌ حَسَنٌ أَوْجُهُهُمْ مِنْ أَيَادِ بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعَدِّ [2]

حيث أفرد الصفة المشبهة (حَسَنٌ)، وإن جاز فيها ثلاثة أوجه؛ رعايةً لإسنادها إلى جمع تكسير (أَوْجُهُهُمْ)، فلك أن تقول فيها: رِجَالٌ حَسَنٌ أَوْجُهُهُمْ، وَرِجَالٌ حَسَنَةٌ أَوْجُهُهُمْ، وَرِجَالٌ حِسَانٌ أَوْجُهُهُمْ. ويبدو أن اختيار الأول راجع إلى النظام العروضي؛ إذ يقتضيه الوزن في بحر الرمل بتفعيلة مخبونة (فَعِلاتُنْ) تبدأ بفاصلة صغرى (///٥) (حَسَنٌ). وقال آخر:

يَرْمِي الْفِجَاجَ بِهَا الرُّكْبَانُ مُعْتَرِضًا أَعْنَاقَ بُزَّلِهَا مُرْخًى لَهَا الْجُدُلُ [1]

---

[1] أبو حيان: البحر المحيط، ج٢٤، ص١٧-١٨. وفي رأيي أن من أفرد (خَاشِعًا) وذكَّر، فعلى تقدير: يخشعُ أبصارُهم، بياء المضارعة المناسبة للتذكير، ومن قرأ (خَاشِعَةً) وأنَّث، فعلى تقدير: تخشعُ أبصارُهم، بتاء المضارعة المناسبة للتأنيث. وقد مر في المسألة الأولى من البحث جواز تذكير الفعل وتأنيثه إذا أُسند إلى جمع تكسير. أما التقدير الوارد في نص أبي حيان فكان بتاء المضارعة في الحالتين "تخشع"، وهذا لا يناسب جواز التذكير والتأنيث، وإنما يناسب الأخير فقط.

[2] البيت من الرمل، من شواهد الفراء في معاني القرآن دون نسبة، وهو للحارث بن أوس الإيادي في العمدة، ولأبي دُوَاد الإيادي في تنبيه ابن بري على الصحاح. انظر: الفراء: معاني القرآن، ج٣، ص١٠٥. وابن رشيق: العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٤٠١ه-١٩٨١م، ج٢، ص٨٢-٨٣. وابن بري: التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، تحقيق عبد العليم الطحاوي وآخرين، مراجعة عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٨١م، ج٢، ص٧، (أ ي د)، برواية: (فِي فُتُوٍّ حَسَنٍ أَوْجُهُهُمْ).

فالأعناق جمع تكسير للعنق، والجُدُل جمع تكسير للجديل وهو الزمام، ولو جاء معهما المشتق (مُعْتَرِضًا) و (مُرْخًى) على الإفراد أو الجمع لكان صوابًا [٢]، لكن الشاعر اختار الإفراد للوزن، على غرار ما مضى.

وأما اختيار التكسير في الشعر فقد جاء في قول امرئ القيس في معلقته المشهورة:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ: لَا تَهْلِكْ أَسًى، وَتَجَمَّلِ [٣]

وفي قول زهير بن أبي سلمى:

بَكَرْتُ عَلَيْـــهِ غُدْوَةً فَوَجَدْتُهُ قُعُودًا لَدَيْـــهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهْ [٤]

وفي حماسة أبي تمام:

بِمُطَّرِدٍ لَدْنٍ صِحَاحٍ كُعُوبُـــهُ وَذِي رَوْنَقٍ عَضْبٍ يَقُدُّ القَوَانِسَا [٥]

فالوصف الرافع للجمع المكسر في الأبيات الثلاثة يجوز فيه الإفراد والتكسير، بيد أنه جاء على وجه التكسير مشاكلًا لمعموله، موافقًا لاختيار سيبويه وأصحابه، (وُقُوفًا صَحْبِي)، و(قُعُودًا عَوَاذِلُهْ)، و(صِحَاحٍ كُعُوبُهُ).

ولا يؤول اختيار هذا الوجه هنا إلى الوزن العروضي فحسب؛ لأنه إن احتمل ذلك في البيتين الأولين فلن يقبله في ثالثهما. ودليل ذلك أننا لو وضعنا وجه الإفراد (صِحِيحٍ) محل وجه التكسير (صِحَاحٍ) فلن يتأثر وزن التفعيلة (فَعُولُنْ)، ومن ثم فإن اختيار التكسير وترك الإفراد في هذا البيت اختيار نحوي لا عروضي، يؤول إلى جواز الوجهين، مع ترجيح التكسير، على رأي سيبويه وأصحابه، كما مر.

---

[١] البيت من البسيط، من شواهد الفراء في معاني القرآن دون نسبة، وهو للقطامي في ديوانه. انظر: ديوان القطامي، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، و د. أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠م، ص٢٦.

[٢] انظر: الفراء: معاني القرآن، ج٣، ص١٠٥-١٠٦.

[٣] البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه، ومثله لطرفة بن العبد حرفًا بحرف، كوقوع الحافر على الحافر، بيد أنه غيَّر كلمة القافية فقال: (وَتَجَلَّدِ). انظر: ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٩٠م، ص٩. وديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق درية الخطيب، ولطفي الصقال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ودائرة الثقافة والفنون، المنامة، ط٢، ٢٠٠٠م، ص٢٣.

[٤] البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه. انظر: شعر زهير بن أبي سلمى، بشرح أبي العباس ثعلب، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة هارون الرشيد للتوزيع، دمشق، ط٣، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م، ص١١٢.

[٥] البيت من الطويل، لحُصيل بن سُجيح بن ربيعة بن السيد في حماسة أبي تمام. انظر: الحماسة لأبي تمام، ص٢٩٣.

رابعًا- أثر نعت التمييز بجمع التكسير في التبعية بين التمييز والعدد:

ثبت من قبل أن النعت الحقيقي يطابق منعوته وجوبًا – عند جمهور النحاة - في الإعراب: رفعًا أو نصبًا أو جرًا، وفي العدد: إفرادًا أو تثنيةً أو جمعًا ... . وعند تمييز العدد المركب أو العشرين وبابه إن وصفت المميِّز جاز لك الإفراد حملًا على اللفظ، والجمع حملًا على المعنى، فتقول: عندي عشرون رجلًا صالحًا، وعندي عشرون رجلًا صالحون، ولا يجوز: (صالحين) بالنصب نعتًا للرجل، فإذا كان النعت بجمع تكسير، جاز فيه النصب والرفع، تقول: عندي عشرون درهمًا جيادًا، وجيادٌ، مَن رفع جعله نعتًا للعدد العشرين، ومَن نصب أتبعه التمييز، ومن ثم يُروى بيت عنترة بوجهي النصب والرفع: فِيهَا اثْنَتَانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا وسُودٌ [1] في قوله:

فِيهَا اثْنَتَانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ [2]

وهذا الحمل على المعنى مع النصب "هو الذي لحظه الجرمي في جعله (أسباطًا) نعتًا لـفرقة"[3] في توجيه قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] على حذف التمييز، والتقدير: وقطَّعناهم اثنتي عشرة فرقةً أسباطًا. ولا وجه لرفع جمع التكسير هنا (أسباطًا)، سواء أتبعته التمييز أم العدد؛ لأن التمييز (فرقةً) منصوب، والعدد (اثنتي عشرة) منصوب كذلك.

ولذلك تجدر الإشارة إلى أن مزية الجمع المكسَّر في مثل هذه الحالة ليست في جواز الرفع والنصب بقدر ما هي في جواز إتْباعه التمييز أو العدد، فبإتْباعه التمييز يُنصب مثله، وبإتْباعه العدد يُنصب أو يُرفع أو يُجرّ، تبعًا لوجهه في الكلام. يقول السيوطي: "إذا جيء بنعت مفرد أو جمع تكسير جاز الحمل فيه على التمييز وعلى

---

[1] انظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ج١، ص٣٢٥. وابن الأثير: البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة د. فتحي أحمد عليّ الدين، مركز إحياء التراث الإسلامي، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ، ج١، ص٣١٣، ج٢، ص٣٠٥-٣٠٦. وأبا حيان: التذييل والتكميل، ج٩، ص٢٧٥. والسيوطي: همع الهوامع، ج٤، ص٧٧.

[2] البيت من الكامل، لعنترة بن شداد في ديوانه. انظر: ديوان عنترة، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت. ص١٩٣.

[3] المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٨ه-٢٠٠٨م، ج٣، ص١٣٢٨.

العدد، نحو: عندي عشرون رجلًا صالحًا أو صالحٌ، وعشرون رجلًا كرامًا أو كرامٌ، فإن كان جمع سلامة تعيَّن الحمل على العدد، نحو: عشرون رجلًا صالحون"[١].

خامسًا- أثر جمع التكسير في تمييز الثلاثة وأخواتها إلى العشرة:

تعد مسألة تمييز الثلاثة إلى العشرة من المسائل الكاشفة عن أثر واضح لجمع التكسير في تحديد المميز المناسب أو ترجيحه. والحاصل في المسألة أن ثلاثة وأخواتها إلى العشرة لا تضاف بكثرة إلى جمع تصحيح إلا إن عُدم [أو أُهمل] في ذلك الاسم جمعُ التكسير"[٢]، نحو: (خمس صلوات)[٣]، و﴿سَبْعِ بَقَرَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٦]، "ويُستثنى من هذا ما إذا جاور ما أُهمل فيه جمع التكسير نحو: ﴿سَبْعِ سُنْبُلَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٦] لمجاورة ﴿سَبْعِ بَقَرَاتٍ﴾ حسن ذلك، وإن كان قد جُمع على (سَنَابِلَ)"[٤].

أما إذا جاء للاسم جمع تكسير مع جمع السلامة فحينئذ يؤثَر الجمع المكسر على السالم، نحو قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ [البقرة: ٢٦١]، تعيَّن فيه هنا جمع التكسير؛ لأنه لم يجاور ما أُهمل تكسيره، على غرار ما مر آنفًا في سورة يوسف، الذي قال عنه أبو حيان: "ولو كان لم يُعطف ولم يجاور لكان (سَبْعَ سَنَابِلَ)، كما في هذه الآية. ولذلك إذا عري عن المجاور جاء على (مفاعل) في الأكثر والأولى، وإن كان يُجمَع بالألف والتاء، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿سَبْعَ طَرَائِقَ﴾ [المؤمنون: ١٧]، و﴿سَبْعَ لَيَالٍ﴾ [الحاقة: ٧]، ولم يقل: طَرِيقَات، ولا: لَيْلَات، وإن كان جائزًا في جمع طريقة وليلة، وقوله تعالى: ﴿عَشْرَةِ مَسَاكِينَ﴾ [المائدة: ٨٩]، وإن كان جائزًا في جمعه أن يكون جمع سلامة، فتقول: مِسْكِينُونَ ومِسْكِينِينَ"[٥].

---

[١] السيوطي: همع الهوامع، ج٤، ص٧٧.

[٢] ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢ه-١٩٨٢م، ج٢، ص٧١. وما بين المعقوفين إضافة مستفادة من خالد الأزهري لتدقيق الحكم والتمثيل. انظر له: التصريح بمضمون التوضيح، ج٤، ص٤٧١.

[٣] تكرر في أكثر من حديث للنبي صلى الله عليه وسلم. انظر – على سبيل المثال - البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه، تشرّف بخدمته والعناية به محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢ه، حديث رقم ٤٦، ج١، ص١٨.

[٤] ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، ج٢، ص٧١.

[٥] السابق نفسه: ج٦، ص٣٩٧-٣٩٨.

ولا يقتصر الترجيح على باب مفاعل؛ فقد روى الشيخ خالد الأزهري قول بعض النحاة: "والصواب أن باب مفاعل وغيره في ذلك سواء"[١]. وقد آثروا ما لا يماثل مفاعل من جموع الكثرة على جمع التصحيح، وإن لم يكن هناك مجاور يُقصَد مشاكلته، كقوله تعالى: ﴿ثَمَانِيَ حِجَجٍ﴾ [القصص: ٢٧]، وإن كان جائزًا فيه أن يُجمَع بالألف والتاء؛ لأن مفرده حِجَّة، فتقول: حِجَّات. ومن ذلك قولهم: جاءني ثلاثة زيود، وثلاث هنود، ولا يجوز: ثلاثة زيدين، ولا: ثلاث هندات، إلا قليلًا[٢].

وعلى ذلك "إن لم يُوجَد جمع تصحيح تعيَّن التكسير. ثم إن وُجد أحد الجمعين من قلَّة أو كثرة تعيَّن، كـــ: ثلاثة رِجَالٍ [للرَّجُلِ]، وثلاث أَرْجُلٍ [للرِّجْلِ]. وإن وُجدا معًا فجمع القلَّة يتعيَّن في الأكثر، وقد يُوقَع موقعه جمع الكثرة. وفي الأكثر لا يُعدَل عن جمع القلَّة إلى جمع الكثرة إلا لخروج جمع القلَّة عن القياس، أو لقلة الاستعمال، الأول: كقُرُوءٍ، والثاني: كـــشُسُوع"[٣].

هكذا تتجلى قيمة جمع التكسير في تمييز الثلاثة إلى العشرة، فمع وجوده تتضاءل فرص الجمع السالم في شغل هذه الوظيفة. وإذا كان الجمع المكسر يتنوع بين القلة والكثرة فإن جمع القلة أولى وأرجح. "ومع أن مدلول جمع التكسير الذي للقلَّة هو مدلول جمعي التصحيح عند سيبويه، نجد كثرة النحاة لا ترتضي التمييز بجمعي التصحيح"[٤].

<u>سادسًا- جمع التكسير والقياس عليه في إعمال اسم الفاعل المستوفي شروط العمل:</u>

يعمل اسم الفاعل المستوفي للشروط عمل فعله، مفردًا، أو مثنًّى، أو مجموعًا، ولا فرق في الجمع بين جمع التكسير وجمع التصحيح؛ لأنه "إذا جاز أن يعمل مكسَّرًا

---

[١] خالد الأزهري: موصل النبيل إلى نحو التسهيل، تحقيق ودراسة ثريا عبد السميع إسماعيل، إشراف د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٨ه - ١٩٩٨م، ص٧٢٥.

[٢] انظر: أبا حيان: البحر المحيط، ج٦، ص٣٩٨-٣٩٩.

[٣] ناظر الجيش: شرح التسهيل المسمَّى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، مج٥، ص٢٤١٣. وما بين المعقوفين إضافة للتوضيح.

[٤] عباس حسن: النحو الوافي، ج٤، ص٥٢٨.

وقد تغيرتْ فيه بنيته التي بها أَشبَهَ المضارعَ فعملَ، فالأَولى أن يعمل مع جمع التصحيح والتثنية؛ إذ لم يتغير نظم المفرد فيهما"[١].

ولا يعمل إذا صُغِّر عند البصريين والفراء، فلا يقال: هذا ضويربُ زيدًا، بل تجب إضافته، فيقال: هذا ضويربُ زيد. "وعلة منعه من ذلك أنه إذا صُغِّر دخلته خاصةٌ من خواص الأسماء، فبَعُد عن شَبَه المضارع بتغيير بنيته التي كانت عمدة في الشبه. وذهب الكسائي وباقي الكوفيين، وتابعهم أبو جعفر النحاس، إلى أنه يجوز إعماله مصغَّرًا؛ لأنه ليس من أصول الكوفيين شبه له في الصورة، بل في المعنى"[٢].

وبالقياس على إعمال جمع التكسير "قال النحاس: ليس تصغيره أعظم من تكسيره، وهو يعمل إذا كان مكسَّرًا، فأحرى أن يعمل إذا كان مصغَّرًا؛ لأن التصغير قد يوجَد في ضرب من الأفعال، والتكسير لا يوجَد فيها. والجواب عمَّا قاله أن التكسير إنما وقع في اسم الفاعل بعد استقرار العمل فيه قبل التكسير، بسبب الجريان، فلم يؤثر فيه"[٣].

وفصَّل ابن مالك بقوله: "فإن قيل: هلا امتنع لجمع التكسير العمل كما امتنع بالتصغير؛ لاستوائهما في تغير نظم الواحد. فالجواب أن التصغير لم يمنع العمل لتغيير نظم الواحد فحسب، بل لكونه مغيرًا نظم الواحد ومحدثًا فيه معنى غير لائق بالفعل، وهو معنى الموصوفية، فإن معنى قولك (ضويرب): ضارب صغير. والجمع وإن غير نظم الواحد فليس محدثًا في المجموع معنى لا يليق بالفعل؛ لأن الجمع بمعنى العطف، فإن معنى قولك (ضُرّاب): ضاربٌ وضاربٌ وضاربٌ، والعطف لائق بالفعل. فلذلك امتنع عمل اسم الفاعل بالتصغير دون التكسير. وأما التثنية وجمع التصحيح فحقيقان بأن يبقى العمل معهما؛ لأنهما يساويان جمع التكسير في تضمن معنى العطف، ويفوقانه بأنهما لم يغيرا نظم الواحد"[٤].

ثم حُملت صيغ المبالغة على ذلك إعمالًا عند البصريين، "والفرق بين التصغير والمبالغة أن المبالغة فيها ما في اسم الفاعل وزيادة، وكأنه مكرَّر، والتصغير أنقص

---

[١] أبو حيان: التذييل والتكميل، ج١٠، ص٣٠٨. وانظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ج٣، ص٧٨. وابن هشام: أوضح المسالك، ج٣، ص٢٢٥-٢٣٠.

[٢] أبو حيان: التذييل والتكميل، ج١٠، ص٣٠٥.

[٣] السابق نفسه: الصفحة نفسها.

[٤] ابن مالك: شرح التسهيل، ج٣، ص٧٨-٧٩.

منه"[١]. يقول ابن مالك: "ويساوي اسمَ الفاعلِ العاملَ، بالشروط المذكورة في إفرادٍ وغيره، ما قُصد به المبالغة، من موازن: فعَّال، وفَعول ومِفعال، كقول مَن سمعه سيبويه يقول: أمَّا العسلَ فأنا شرَّابٌ ..."[٢].

واستُصحب العمل لهذه الأوزان مفردةً ومجموعةً[٣]، من ذلك إعمال (فُعُل) جمع تكسير (فَعُول) في قول الشاعر:[٤]

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُـــــمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُـــــــــرْ

فنصب (ذَنْبَهُمُ) مفعولًا به لــ(غُفُر) جمع (غَفُور) مبالغة (غافر). ومن ذلك إعمال (مفاعيل) جمع تكسير (مِفعال) في قول الشاعر:[٥]

شُمٍّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجَزُورِ مَخَا مِيصِ الْعَشِيَّاتِ لا خُورٍ وَلا قُزُمِ

فنصب (أَبْدَانَ) مفعولًا به لــ(مَهَاوِينَ) جمع (مِهْوَان)، "وكان أصله (مُهِينًا)، فبُني على (مِفعال)؛ لقصد المبالغة، واستُصحب العمل له مفردًا ومجموعًا، وكذلك (فَعول) إذا جُمع على (فُعُل)، كما قال (غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ). ولو كُسِّر (فَعَّال) لاستُصحب أيضًا عمله، إلا أن العرب استغنت بتصحيحه عن تكسيره؛ لاستثقال فكّ التضعيف"[٦]، كقول الشاعر[٧]:

فَمَـــنْ مُبْلِـــغُ الْحَجَّـــاجِ أَنَّ سَـــمِيرَةً قَلَى كُلَّ دِيـــنٍ غَيْـــرِ دِيـــنِ الْخَـــوَارِجِ

---

[١] ابن مالك: التحفة «نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب، أملاه ابن مالك، وجمعه ابن جماعة»، دراسة وتحقيق أحمد علي قائد المصباحي، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م، ص٣١٤. وظن السيوطي أن ابن مالك غيَّر رأيه في منع إعمال المصغَّر موافقًا لرأي الكسائي وأصحابه، فقال: "وقال ابن مالك في التحفة: هو قوي؛ بدليل إعماله محوَّلًا للمبالغة؛ اعتبارًا بالمعنى دون الصورة. وقاسه النحاس على التكسير". السيوطي: همع الهوامع، ج٥، ص٨١. وبالرجوع إلى التحفة يتبين أن ظن السيوطي غير صحيح؛ لأن ابن مالك قال ذلك تعقيبًا على رأي الكسائي بإعمال الماضي لا المصغَّر. ونص قوله هناك: "ومذهب الكسائي قوي؛ لأن شبَه الفعل باقٍ معنًى، وإن لم يبقَ لفظًا. وقولهم: إذا كان للماضي ذهب شبَه المضارع لفظًا. قلنا: وإذا كان للمبالغة كذلك، وقد أُعملَ، فدلَّ على اعتبار معنى الفعل وهو موجود في الماضي". ابن مالك: التحفة، ص٣١٥. بدليل تصريحه في الصفحة السابقة: "ومن شروط إعمال اسم الفاعل عدمُ تصغيره، فمتى صُغِّر لم يعمل؛ لخروجه عن شبَه الفعل لفظًا. والفرق بين التصغير والمبالغة أن المبالغة فيها ما في اسم الفاعل وزيادة، وكأنه مكرَّر، والتصغير أنقص منه". ابن مالك: التحفة، ص٣١٤.

[٢] ابن مالك: شرح التسهيل، ج٣، ص٧٩.

[٣] انظر السابق نفسه، ج٣، ص٧٩-٨٠. وأبا حيان: التذييل والتكميل، ج١٠، ص٣١١-٣١٣.

[٤] البيت من الرمل، لطرفة بن العبد في ديوانه. انظر: ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، ص٧٢.

[٥] البيت من البسيط، للكميت في ديوانه. بجر (أبدانِ الجزور) على رغم نصبها في كتب النحاة، فلعله تحريف في الديوان عند نشره؛ لضبط كلمة القافية (قُزَمٍ) مخالفة للجمعية ولمثيلتها في البيت السابق عليها. انظر: ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ص٣٨٨.

[٦] ابن مالك: شرح التسهيل، ج٣، ص٨٠.

[٧] البيتان من الطويل، للشاعر سميرة بن الجعد الخارجيّ. انظر: شعر الخوارج، جمع وتقديم د/ إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط٢، ١٩٧٤م، ص١٢٢.

رَأَى النَّـــاسَ إِلّـــا مَـــنْ رَأَى مِثْـــلَ رَأْيِـــهِ مَلَـــاعِينَ تَـــرَّاكِينَ قَـــصْدَ الْمَنَـــاهِجِ

فنصب (قَصْدَ) مفعولًا به لـــ(تَرَّاكِينَ) المجموع جمع تصحيح لـــ (تَرَّاك)، الموزون وزن مبالغة من اسم الفاعل (تارِك).

سابعًا- أثر جمع التكسير في باب الإضافة اللفظية:

تُعَد الإضافة اللفظية غير محضة؛ لأنها على نية الانفصال، لا تفيد المضاف تعريفًا أو تخصيصًا، وإنما الغرض منها التخفيف في اللفظ، ومن ثم فإنها تختص بجواز دخول (أل) على المضاف، وذلك بشرط من ثلاثة، وهي: أن يكون المضاف إليه معرَّفًا بـــ(أل)، نحو: الجعد الشعرِ، والحسن الوجهِ، والضارب الرجلِ، أو مضافًا لما فيه (أل)، نحو: الضارب رأسِ الجاني، والقاصد بابِ الكريمِ، أو مضافًا لضمير ما فيه (أل)، نحو قول الشاعر:[1]

الوُدُّ، أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْـــوِهِ مِنّي، وَإِنْ لَـــمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوَالا

فإذا كان المضاف مثنًّى أو جمعًا على حدِّه، كجمع المذكر السالم، فإنه يتحرر من هذه الشروط[2]، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥]، وقول الشاعر:[3]

لَيْسَ الْأَخِلَّاءُ بِالْمُصْغِي مَسَامِعِهِمْ إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمِ

أما جمع التكسير وجمع المؤنث السالم فحكمهما هنا حكم المفرد، ولا يتحرران من تلك الشروط السالفة، ولذلك احترز عنهما النحويون بقولهم: جمع على حدِّ المثنى، أو اتبع سبيله، فجرى مجراه، "وهو جمع المذكر السالم، فإنه يُعرَب بحرفين، ويسلم فيه بناء الواحد، ويُختم بنون زائدة تُحذف للإضافة، كما أن المثنى كذلك"[4]. يقول ابن مالك:[5]

---

[1] البيت من الكامل، مجهول القائل. بلا نسبة في: ابن مالك: شرح التسهيل، ج٣، ص٨٦، وابن هشام: أوضح المسالك، ج٣، ص٩٥، والسيوطي: همع الهوامع، ج٤، ص٢٧٤، وخالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ج٣، ص١٢٠.

[2] انظر: خالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ج٣، ص١٢١. والسيوطي: همع الهوامع، ج٤، ص٢٧٣-٢٧٥.

[3] البيت من البسيط، مجهول القائل. بلا نسبة في: ابن مالك: شرح التسهيل، ج٣، ص٨٥، وابن هشام: أوضح المسالك، ج٣، ص٩٧، والسيوطي: همع الهوامع، ج٤، ص٢٧٤، وخالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ج٣، ص١٢١.

[4] ابن هشام: أوضح المسالك، ج٣، ص٩٧. وانظر: الشاطبي: المقاصد الشافية، ج٤، ص٤٥.

[5] الأبيات من الرجز، لابن مالك في ألفيته المشهورة. انظر: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، المسمَّاة الخلاصة في النحو، حققها وخدمها د. سليماني العيوني، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ، ص١١٨، الأبيات: ٣٩١-٣٩٣.

وَوَصْـلُ (أَلْ) بِـذَا الْمُـضَافِ مُغْتَفَـرْ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَـ(الْجَعْـدِ الـشَّعَرْ)
أَوْ بِالَّـذِي لَـهُ أُضِـيفَ الثَّـانِي كَـ(زَيْـدٌ الـضَّارِبُ رَأْسِ الْجَـانِي)
وَكَوْنُهَا فِـي الْوَصْـفِ كَـافٍ إِنْ وَقَـعْ مُثَنًّـى اوْ جَمْعًـا سَـبِيلَهُ اتَّبَـعْ

ومن ثم يترتب على كون المضاف جمع تكسير أو جمع مؤنث سالمًا ألا تدخل عليه الألف واللام إلا بشرط من الشروط الثلاثة، كأن يكون المضاف إليه معرَّفًا بـ(أل)، نحو: القُصَّاد أو القَواصد الكريمِ، والقاصدات الكريمِ، أو مضافًا لما فيه (أل)، نحو: القُصَّاد أو القَواصد بابِ الكريمِ، والقاصدات بابِ الكريمِ، أو مضافًا لضمير ما فيه (أل)، نحو: الكريمُ أنتم القُصَّادُ بابِه، والكريمُ أنتنَّ القاصداتُ بابِه.

ومما تقيَّد بالشرط الثاني مع جمع التكسير قول الشاعر:[1]

لَقَدْ ظَفِرَ الزُّوَّارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَى بِمَا جَاوَزَ الْآمَالَ مِلْأَسْرِ وَالْقَتْلِ

"فـ(الزُّوَّارُ) جمع (زائر)، وصف مقرون بـ(أل)، مضاف إلى (أَقْفِيَة) جمع (قفا)، و(أَقْفِيَة) مضافة إلى (الْعِدَى) المقرونة بـ(أل)، و(الْآمَالَ) بالمد: جمع (أمل)، وهو الرجاء. و(مِلْأَسْرِ): أصله (مِنَ الْأَسْرِ) فحذفت نون (مِنْ) على لغة زبيد وبني خثعم من قبائل اليمن"[2].

وأخيرًا فإن باب الإضافة اللفظية ينتهي بمسألة أخرى يشترك فيها جمع التكسير وجمع المؤنث السالم بحكمين أو أثرين مترتبين عليهما عند الإضافة إلى ياء المتكلم، إذ يُكسَر آخرهما، كما يُكسَر آخر المفرد والمعتل الجاري مجرى الصحيح، ثم يجوز معهما فتح ياء المتكلم أو إسكانها، نحو: كِتابِي، وأقلامِي، وفَتَياتِي، ودَلوِي، ورَأيِي. "ويُستثنَى من هذين الحكمين أربع مسائل، وهي: المقصور كـ(فتًى، وقذًى)، والمنقوص كـ(رامٍ، وقاضٍ)، والمثنى كـ(ابنَينِ، وغلامَينِ)، وجمع المذكر السالم كـ(زيدِينَ، ومسلمِينَ)، فهذه الأربعة آخرها واجب السكون"[3]؛ "لأن آخر المقصور والمثنى المرفوع ألف، وآخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر

---

[1] البيت من الطويل، مجهول القائل. بلا نسبة في: ابن هشام: أوضح المسالك، ج٣، ص٩٣، وخالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ج٣، ص١١٩. وابن مالك: شرح التسهيل، ج٣، ص٨٥-٨٦، بالعكس بين الأسر والقتل.

[2] خالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ج٣، ص١١٩-١٢٠.

[3] ابن هشام: أوضح المسالك، ج٣، ص١٩٦.

السالم مطلقًا ياء مدغمة في ياء المتكلم، وليس شيء من الألف والحرف المدغم قابلًا للتحرك. والياء معها واجبة الفتح؛ للخفة، والتحرك؛ لالتقاء الساكنين"[١].

ثامنًا- أثر جمع التكسير بصيغة منتهى الجموع في المنع من الصرف:

يُمنع الاسم من الصرف "إذا خرج عن أصله وصار فرعًا على غيره من الأسماء. وإنما تُعلَم جهات الفرعية إذا حصل التنبيه على الأصالة، فأصل الاسم: أن يكون مفردًا مذكرًا نكرةً عربي الوضع، غير وصف ولا مزيد فيه ولا معدول، ولا خارجًا عن أوزان الآحاد في العربية، ولا موافقًا الفعل في الزنة الخاصة به ولا الغالبة عليه. فالتركيب والتأنيث والتعريف والعجمة والوصف والزيادة والعدل وصيغة الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ووزن الفعل فروع، وهي تسع ...، وإنما يمتنع عند اجتماع سببين منها، أو لسبب يقوم مقامهما؛ ليصير فرعًا على غيره من الأسماء من جهتين، فيشبه بذلك الفعل"[٢].

"وأما الجمع المانع من الصرف، فهو كل جمع يكون ثالثُه ألفًا وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، كـ(دَوَابَّ)، و(مَخَادَّ)، و(مَساجِدَ)، و(مَنابِرَ)، و(دَنانِيرَ)، و(مَفَاتِيحَ). فكل ما كان من هذا النوع فإنه لا ينصرف نكرةً ولا معرفةً. قال الله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾ [الحج: ٣٦]. وقال الله تعالى: ﴿لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ﴾ [الحج: ٤٠]. وقال تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ﴾ [سبأ: ١٣] ...، والذي منعه من الصرف كونُه جمعًا لا نظير له في الآحاد، فصار بعدم النظير كأنه جُمع مرّتين؛ وذلك أن كل جمع له نظير من الواحد فحُكمُه في التكسير والصرف كحُكم نظيره. فـ(كِلابٌ) منصرف في النكرة والمعرفة؛ لأن نظيره في الواحد (كتابٌ)، و(إتانٌ) كذلك، فلو كان (كِلابٌ) مما يُجمَع، لكان قياس جمعه (كُلُبٌ)، على حدّ (كِتابٍ وكُتُبٍ). وكذلك باقي الجموع"[٣].

فهذا الجمع المعروف بمنتهي الجموع لمّا كان لا نظيرَ له في الآحاد، صار كأنه جُمع مرّتين، وصارت علّة منعه من الصرف كأنها تكررت، فقامت مقام علّتين. "وليس

---

[١] خالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ج٣، ص٢٤٠.

[٢] ناظر الجيش: شرح التسهيل المسمَّى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، مج٨، ص٣٩٦٣.

[٣] ابن يعيش: شرح المفصل: ج١، ص١٧٨.

في الأسباب ما يمنع الصرف وحده، ويقوم مقام علّتين، سوى ألف التأنيث، وهذا الضرب من الجموع"[١].

ومن ثم يتبين أن الفرعية المشار إليها في صدر المسألة لا تُعتبر في مطلق الجمع؛ إذ "إن جمع التكسير صيغة مستأنفة، فهو كالآحاد، ولذا أُعرب بالحركات. وباب (مساجد) لمّا فارق الواحد في الوزن تبيّن أنه فرع عليه، ولأنه لمّا لم يُكسَّر مرة ثانية تأكدت فيه الفرعية"[٢].

[١] السابق نفسه: ج١، ص١٧٩.

[٢] ناظر الجيش: شرح التسهيل المسمَّى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، مج٨، ص٣٩٦٥.

خاتمة:

استهدف البحث من خلال المسائل السالفة تقديم معالجة مختلفة لجمع التكسير من جهة النحو لا الصرف، فرصد الآثار النحوية المترتبة على وجود جمع مكسَّر في الكلام، وتبيَّن أنها موزعة على أبواب: الفاعل، وعود الضمير، والتمييز، والنعت، والإضافة اللفظية، وإعمال الوصف أو المشتق عمل الفعل، والمنع من الصرف بصيغة منتهى الجموع. ومن ثم خلص البحث إلى بعض النتائج الموجزة لتلك الآثار على النحو الآتي:

١. يُحدِث التكسيرُ في الاسم تأنيثًا مجازيًّا، ولذلك فحكم تأنيث الفعل المسند لجمع تكسير أو لمضاف إليه كحكمه مع الواحد المجازيّ التأنيث، يجوز إثباته ويجوز تركه. وحُمل على جمع التكسير في هذا الحكم اسم الجمع، واسم الجنس الجمعيّ، وبعض ما أُلحق بالجمع السالم مذكراً أو مؤنثاً، كبنين وبنات.

٢. يُكسِب جمعُ التكسير الضميرَ العائدَ إليه اتساعًا بالبدائل الإحالية مقارنةً بعوده على جمع سالم، ومن ثم يظهر أثر تركيبي لجمع التكسير فوق أثره المعنوي. بل إن لاختيار نوع الصيغة الدالة على التكسير بين القلة والكثرة أثرًا كذلك.

٣. يُكسِب جمعُ التكسير عاملَه الوصفَ السببيَّ حريةَ المطابقة العددية والنوعية بينهما، بجواز التكسير سماعًا والإفراد قياسًا تذكيرًا أو تأنيثًا، ولا يقتصر هذا الأثر النحوي على النعت السببيّ، بل يشمل الوصف (أي: المشتق) العامل في سببيّه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، مما يمكن تكسيره، وسواء أكانت وظيفته النحوية نعتًا أم غير النعت.

٤. يُكسِب جمعُ التكسير نعتَ تمييز العدد المركَّب أو العشرين وبابه حريةَ المطابقة الإعرابية مع التمييز أو العدد؛ لأنه إذا جاء هذا النعت بجمع تكسير، جاز إتْباعه التمييز، وجاز إتْباعه العدد، فبإتْباعه التمييز يُنصب مثله، وبإتْباعه العدد يُنصب أو يُرفع أو يُجرّ، تبعًا لوجهه في الكلام.

٥. تتجلى قيمة جمع التكسير في تمييز الثلاثة إلى العشرة، فمع وجوده تتضاءل فرص الجمع السالم في شغل هذه الوظيفة. وإذا كان الجمع المكسر يتنوع بين القلة والكثرة فإن جمع القلة أولى وأرجح. ورغم أن مدلول جمع القلة هو مدلول جمعي التصحيح عند سيبويه، فإننا نجد كثرة النحاة لا ترتضي التمييز بجمعي التصحيح.

٦. يُكسِب جمعُ التكسير الاسمَ معنى العطف وإن غيَّر نظم واحده، والعطف يليق بالفعل، فلذلك لم يمنع التكسيرُ عملَ اسم الفاعل المستوفي للشروط عمل فعله عند النحاة. وبالقياس على جمع التكسير عملت صيغ المبالغة عند البصريين، واستصحبوا عملها مفردةً ومجموعة. وبالقياس على جمع التكسير أيضًا عمل المصغَّر عند أبي جعفر النحاس والكوفيين باستثناء الفرّاء.

٧. يترتب في الإضافة اللفظية على كون المضاف جمع تكسير أو جمع مؤنث سالمًا ألا تدخل عليه الألف واللام إلا بشرط من ثلاثة، وهي: أن يكون المضاف إليه معرَّفًا بـــ(أل)، أو مضافًا لما فيه (أل)، أو مضافًا لضمير ما فيه (أل). فإذا كان المضاف مثنًّى أو جمعًا على حدِّه، كجمع المذكر السالم، فإنه يتحرر من هذه الشروط.

٨. يترتب في باب الإضافة اللفظية على كون المضاف جمع تكسير أو جمع مؤنث سالمًا عند الإضافة إلى ياء المتكلم أن يُكسَر آخرهما، كما يُكسَر آخر المفرد والمعتل الجاري مجرى الصحيح، ثم يجوز معهما فتح ياء المتكلم أو إسكانها.

٩. يجعل منتهى الجمع - دون غيره من الجموع – الاسمَ فرعًا على غيره من الأسماء بخروجه عن أوزان الآحاد في العربية. ولمّا كان لا نظيرَ له في الآحاد، صار كأنه جُمع مرّتين، وصارت علّة منعه من الصرف كأنها تكررت، فقامت مقام علّتين. وليس في الأسباب ما يمنع الصرف وحده، ويقوم مقام علّتين، سوى ألف التأنيث، وهذا الضرب من الجموع.

مراجع البحث ومصادره:

- القرآن الكريم.
- ابن الأثير: البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة د. فتحي أحمد عليّ الدين، مركز إحياء التراث الإسلامي، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ.
- إحسان عباس: شعر الخوارج، دار الثقافة، بيروت، ط٢، ١٩٧٤م.
- امرؤ القيس: ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٩٠م.
- البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه، تشرّف بخدمته والعناية به محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢ه.
- ابن برّي: التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، تحقيق عبد العليم الطحاوي وآخرين، مراجعة عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٨١م.
- البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- أبو تمام: الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، منشورات المجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠١ه–١٩٨١م.
- ابن جني: اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م، ص٢٢.
- الحريري: درة الغواص في أوهام الخواص، حقَّقه وعلَّق عليه بشّار بكّور، دار الثقافة والتراث، دمشق، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- أبو حيان: البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ومركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٤٣٦ه-٢٠١٥م.
- أبو حيان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، حققه أ.د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٣٤ه-٢٠١٣م.

- خالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، دراسة وتحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١، ١٤١٨ه-١٩٩٧م.
- خالد الأزهري: موصل النبيل إلى نحو التسهيل، تحقيق ودراسة ثريا عبد السميع إسماعيل، إشراف د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٨ه - ١٩٩٨م.
- ذو الرمة: ديوان ذي الرمة، بشرح الخطيب التبريزي، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦ه–١٩٩٦م.
- الرازي: تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- ابن رشيق: العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٤٠١ه-١٩٨١م.
- الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه أ.د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨ه-١٩٩٨م.
- زهير بن أبي سلمى: شعر زهير بن أبي سلمى، بشرح أبي العباس ثعلب، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة هارون الرشيد للتوزيع، دمشق، ط٣، ١٤٢٨ه–٢٠٠٨م.
- ابن السرّاج: الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧ه-١٩٩٦م.
- سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ساعدت جامعة الكويت على نشره، ١٣٩٩ه–١٩٧٩م.

- الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م.
- الصبّان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.
- طرفة بن العبد: ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق دريه الخطيب، ولطفي الصقال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ودائرة الثقافة والفنون، المنامة، ط٢، ٢٠٠٠م.
- ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
- عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، د.ت.
- عبدة بن الطبيب: شعر عبدة بن الطبيب، جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع، د.ن، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٣٩١ه-١٩٧١م.
- ابن العربي القاضي المالكي: أحكام القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط٣، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠ه-١٩٨٠م.
- ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢ه-١٩٨٢م.
- أبو علي الفارسي: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق وشرح د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨ه-١٩٨٨م.
- عنترة بن شدّاد: ديوان عنترة، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت.
- الفرّاء: معاني القرآن، تحقيق يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط١، د.ت.
- القطامي: ديوان القطامي، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ود. أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠م.

- الكميت: ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- ابن مالك: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، المسمَّاة الخلاصة في النحو، حققها وخدمها د. سليماني العيوني، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ.
- ابن مالك: التحفة «نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب، أملاه ابن مالك، وجمعه ابن جماعة»، دراسة وتحقيق أحمد علي قائد المصباحي، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الجيزة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ابن مالك: شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ودار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- محمد عبد الخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، د.ت.
- المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٨ه-٢٠٠٨م.
- النابغة: ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٥م.
- ناظر الجيش: شرح التسهيل المسمَّى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، دراسة وتحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة والإسكندرية، ط١، ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م.
- ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، د.ت.
- ابن هشام: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق وتعليق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٦ه-١٩٨٦م.
- ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.

- ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢٣ه-٢٠٠٢م.
- ابن يعيش: شرح المفصل، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بـــديع يعقـــوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـــ - ٢٠٠١م.